# المهيئات البنائية الناشئة للصراع في العراق بعد ٢٠٠٣

# Emerging structural constructs of the conflict in Iraq after 2003

**الباحثة شيماء زامل قاسم*** **أ.م.د.منى حمدي حكمت***

**جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية**

**Shaima Zamil Qassem**

**Assistant Professor Dr Mona Hamdy Hikmat**

**University of Baghdad / College of Political Science**

**الملخص:**

تناولت هذه الدراسة هو البحث في المهيئات البنائية التي شكلت أسباب العنف والصراع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي تم التركيز فيها على المهيئات السياسية والفكرية والاقتصادية والثقافية كونها الاساس في بناء الدولة فبوجود دولة هشة لايمكن منع تلك المهيئات الناشئة للعنف من احداث مختلف انواع الصراعات على المستوى الداخلي والخارجي وعليه عدم استقرار الاوضاع من كافة النواحي السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ولايمكن تحقيق بناء السلام .

**الكلمات المفتاحية:** ( الصراع , العراق , المهيئات البنائية , العنف )

* shaimaa.zaaml1201b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

* Monaa.hamdy@copolicy.uobaghdad.edu.iq

**Abstract:**

The point of this study is to research the structural institutions that formed the causes of violence and conflict in Iraq after 2003, in which the focus was placed on the political, intellectual, economic and cultural institutions as they are the basis for building the state. As a result, the situation is unstable in all political, economic and social aspects, and peace building cannot be achieved.

**Keyword:** (conflict, Iraq, structural facilities, violence).

**المقدمة:**

يعد المجتمع العراقي من أكثر المجتمعات التي تعاني من الصراعات والنزاعات وأن البحث في الاسباب التي تولد الصراع سواء كانت أمنية أو سياسية أو أجتماعية أو أقتصادية أو من أي نوع أخر من الأسباب التي تنعكس على واقع الحياة اليومية في مجتمعاتها, وفي حال لم تعالج تلك الاسباب بشكل مدروس و موضوعي فستكون لها تداعيات سلبية و مباشرة على طبيعة العلاقة بين الشعب والحكومة ، و بين مكونات الشعوب نفسها أحياناً. ان البحث في الاسباب التي تواجهها الحكومة يتطلب من المجتمع ومنها التمعن بالجذور و الاسباب الحقيقية لها ، والاعتراف بحقيقة المسببات حتى وان كانت نتيجة لسوء التخطيط و الادارة ، ويعد المجتمع العراقي من اكثر المجتمعات التي تمر بمختلف هذه التحديات وذلك لما شهد من اعمال عنف دامية ولم ينعم بالسلام و لم يستقر الوضع العراقي فقد عانى من مختلف انواع العنف الظاهر والخفي على مدى عقود

جعلت البلد غير صالح للعيش خلق الاحتلال الامريكي بعد ٢٠٠٣ فوضى داخلية كبيرة وتحول سياسي عمل بشكل واسع على عدم استقرار المجتمع العراقي على الصعيد السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و الامني اثرت في البيئة المجتمعية وكانت سبب في غياب السلام و الامن ومن الملاحظ ان العراق في الوقت الحالي لا يعيش حالة حرب وفي الوقت ذاته لم يصل الى حالة بناء السلام لازال يواجه الكثير من أشكال المهيئات الناشئة للصراع و العنف التي تقف عائق وتحدي أمام تحقيق بناء السلام.

**أولاً: أهمية البحث:**

ان البحث في مسببات الصراع وتحليلها تساعد في الوصول الى حلول ناجحة للتخلص من انواع العنف كافة.

**ثانياً: مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث من أن العراق بلد عانى منذ عام ٢٠٠٣ من أسباب أدت الى عدم الاستقرار والذي ساهم في ذلك أكثر هو وجود مهيئات بنائية في بنية التركيب السياسي والاجتماعي والثقافي والأمني أخلت بالنظام و هيئت أسباب للصراع والعنف فماهي هذه المهيئات الناشئة للصراع ؟

**ثالثاً: فرضية البحث:**

تنطلق فرضـــية البحث من أن تحليل و تعمق الدراســـة بالاســـباب و المهيئات تجعل فهم أسـباب الصـراع وتداعياته السـلبية على الواقع بصـورة افضـل للتوصـل الى حلول وأليات ناجعة تبعث على الاستقرار وبناء السلام .

**رابعاً: هيكلية البحث:**

وقد قسمت الدراسة الى محورين يحمل المحور الاول عنوان (المهيئات البنائية السياسية الناشئة للصراع بعد عام ٢٠٠٣), ويحمل المحور الثاني (المهيئات البنائية الاجتماعية والاقتصادية الناشئة للصراع بعد عام ٢٠٠٣).

## المحور الأول

## المهيئات البنائية السياسية والفكرية الناشئة للصراع بعد ٢٠٠٣

يواجه النظام السياسي العراقي مهيئات عديدة مسببة للصراع برزت بشكل واضح بعد انهيار نظام دولة شـمولية تسـلطية أسـتبدادية، ليحل محله الفراغ السـياسـي و دولة يسودها عدم الاستقرار,اتسمت سلطتها في كيان سياسي تعاني فيه القوى السياسية من غياب مفهوم الدولة, وفرضـت عليه تحديات سـياسـية وأمنية لها انعكاسـات على جميع مفاصل المجتمع العراقي وبكل مستوياته التي طالت منظومة القيم المجتمعية و أسسها وشهدت تراجع لدور الدولة السياسي وتشويه قيم المواطنه والديمقراطية وحقوق الانسان واستغلت معظم القوى ضعف بنية المؤسسات السياسية , في صراعها من اجل الوصول

الى السلطة والاستيلاء عليها لا المشاركة فيه , فضلا عن عدم استقرار الجانب الأمني و انتشـــار العمليات الارهابية بعد عام ٢٠١٤ اثرت بشـــكل ســـلبي على البنى التحتية واســـتقرار النظام وانعكس بدوره على بناء الســـلام ووضـــعته امام تحديات ســـياســـية وأقتصادية كبيرة, وتمثلت في :

**أولاً: المهيئات البنائية السياسية وتتضمن:**

١. **غياب الاندماج الوطني (الهوية الوطنية):** لايكاد بلد يخلو من التنوع والتعدد الديني و الثقافي والعرقي داخل نسيجه الاجتماعي هذا التنوع الذي تحياه المجتمعات والشعوب ( **الصفة الفسيفسائية** ) تسعى فيه الشعوب للمحافظة على موروثها التأريخي والعقائدي والثقافي , واذا لم تؤخذ بعين الاعتبار هذه الصفة من قبل النظام السياسي يمكن ان تحدث مشكلات كبيرة في حالة تغاضي الدولة أو فشلها لأيجاد صيغة أنسجام بين أطيافها الامر الذي يؤدي الى الانشقاق في نسيجها الأجتماعي فعملية تحقيق الانسجام موضوع حساس تتطلب تكاتف أجتماعي لايجاد المخرج المناسب لتحقيق الاندماج الوطني وهو جوهر الهوية الوطنية [١].

شكلت أزمة الاندماج الوطني احدى أهم المعوقات لانتظام الحياة السياسية وذلك لأرتباط مسألة الاندماج بدرجة التجانس للمجتمع والدولة وأرتباطها بمجال النظام السياسي ونمط عمله من نمط بناء الشرعية وصور وأشكال الاستثمار الرمزي والاجتماعي وطبيعة السلطة وتوزيعها,ان المجتمع المتعدد على أساس العرقية والاثنية، والمذهبية والاجتماعية لايكون دائماً مبعث للمشكلات سياسية كانت أم أجتماعية ولكن حينما يبدأ ولاء الافراد للدولة والكيان الوطني بالتراجع تكون الولاءات الفرعية أعلى و أشد ويبدأ النظام بالانغلاق

الاجتماعي وتعظم الكيانات الفرعية وتكون العلاقات مبنية بين الطوائف على الحذر والشك وتفقد الدينامية الاجتماعية طاقتها وحيويتها وانعدام الرمز الجامع وغياب الثقافة الوطنية الشاملة الضرورية للبناء الاجتماعي فتعاني من عسر تحقيق الاندماج الوطني والاجتماعي وتنغلق الهويات الفرعية على نفسها ويتعرض النظام السياسي و الاجتماعي للأنسداد ويأتي هذا الانسداد بصور غياب حقيقتين: [٢]

أ- **غياب علاقات المواطنة:** من حيث هي تمثل للمجتمع والدولة العلاقات السياسية المركزية.

ب- **غياب مشروع وطني يكون حوله إجماع سياسي عام:** ولا يعني الإجماع هنا إنهاء كل أنواع الاختلاف بين الهويات الفرعية ، بل اقتراح اتفاق عام لجملة من المبادئ المرجعية ، وعلى مجموعة من الأهداف العامة المشتركة, و هذا الإجماع السياسي على مشروع وطني هو الذي يعطي للمنافسة السياسية الديمقراطية معناها.

وتعد ماهية الهوية الوطنية العراقية من أهم التحديات كونها من القضايا السياسية و الفكرية لبناء الدولة ونظامها الاجتماعي و السياسي والثقافي فضلا عن لأعتبارها أهم القضايا الفلسفية التي تحدد أتجاه وتطور العراق اذ تتوقف عليها مواد الدستور ومسار بنية مؤسسات الدولة وما يتضمنه من مبادئ التعليم و التربية, بأختصار شديد الهوية تمس كل المكونات الاساسية لبنية المجتمع و الدولة و الثقافة و الاقتصاد [٣] , من أهم العوامل لعدم الاستقرار في العراق هي صعوبة تحقيق الاندماج الوطني فقد عانت الهوية العراقية من إشكالية بنيوية عميقة نظراً لمختلف التحولات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراقيون, فالعلاقة بين مكونات المجتمع العراقي تقوم على أساس المعاملات لا على أساس الانسجام والعلاقة بين المكونات نفسها غير مستقرة [٤], بعد

الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والتدخلات الخارجية في الشأن العراقي تعطل بناء الهوية الوطنية وتحقيق الاندماج الوطني مما زاد من عمق ازمتها انهيار الدولة، تفاقمت إشكالية الهوية الوطنية نتيجة حالة من صراع الهويات بين مكونات المجتمع العراقي، كل هوية تريد إثبات ذاتها وفرضها على الهويات الأخرى، ليتحول الصراع في أحد أوجهه صراعاً على تحديد الهوية الوطنية للعراق فكل مكون له قراءته الخاصة المقترنة بإنحداره الاجتماعي وهويته الخاصة أدت الى حالة من الفوضى، فسيطرت الأستقطابات الدينية والعرقية والاثنية والطائفية بالمجتمع العراقي، وتحولت الى عامل محرك يهيمن على الوضع السياسي الذي شهد تراجع الهوية الوطنية ويمثل هذا الواقع أساس الازمة والتحدي السياسي الذي يعيشه العراق [٥].

٢. **شرعية النظام السياسي:** كلما زاد ما يعرفه بناة السلام عن السياق او البيئة العمل، زادت إمكانية نجاحهم بعملية بناء السلام لذا يحتاج بناة السلام إلى معرفة من الذي يؤثر في الصراع او ينخرط فيه وما الذي يفرق الأفراد ويجمعهم وما الذي يجب إيقافه، ، ومن الذي يشعل فتيل الصراع ومن ذلك نتناول شرعية النظام السياسي الذي يساهم البعض فيه بأشعال الصراع و البعض الأخر بالتمهيد له, فأن البحث في اسباب وديناميكيات الصراع يساهم في أن نملك بصيرة أوسع لتخفيفه وايضاً أنجاح الجهود لبناء السلام [٦]. يعرف النظام السياسي بانه هو مجموعة التداخلات السياسية والتفاعلات المستمرة المتعلقة بصنع القرارات لتترجم أهداف المجتمع ونزاعاته وخلافاته الناتجة من الجسم العقائدي الذي أضفى عليه صفة الشرعية وتم تحويله الى سلطات مقبولة من الجماعات السياسية وتمثلت في المؤسسات السياسية [٧] والشرعية مفهوم

سياسي يرمز للعلاقة بين الحاكم والمحكوم المتضمن توافق النهج السياسي للحكم مع القيم الاجتماعية و المصالح بما يؤهل القبول الطوعي للشعب بتشريعات وقوانين النظام السياسي وان فعالية المؤسسات لسد حاجة المجتمع بما يتوافق مع الفهم السائد للعدالة, ومن التعريفات المعاصرة للشرعية هي قدرة النظام على توليد الشعور والاعتقاد ان المؤسسات السياسية السائدة هي ملائمة للمجتمع, اما ديفيد استون عرفها هي شيوع التأييد للنظام وترتبط الشرعية بالرضا الحقيقي عن الوضع القائم ولا تكمن فيه العداوة وتحين الفرص للانفجار ذلك أن اهتزاز الشرعية وعدم الرضا تكون بمثابة تهديد للنظام بأكمله ومؤسساته وعناصره [٩], يعاني المجتمع العراقي من عدم نجاح السلطة في بناء الدولة و الامة وذلك بسبب تراكم الازمات وعدم قدرتها على تحقيق التوازن بين المدخلات و المخرجات وعدم قدرة النظام السياسي على استيعات التنوع المتزايد للجماعات ومطالبها [١٠], واحتياجات مواطنيها وفسادها المستشري, و انتشار مشاعر السخط لعجز المؤسسات عن الاستجابة بسبب افتقارها المرونة الكافية [١١].

ان غياب الشرعية في النظام السياسي وحرمانه من ولاء مجتمعه سبباً أساسياً للخلاف و التصارع وعامل لتفجير الاضطراب وعدم الاستقرار بينهما [١٢], وفي حالة العراق ولعدم قدرة النظام بالتعبير عن مصالح الشعب وعجزه عن تحقيق العدالة التوزيعية وعدم الاهتمام بالاعمار والمصالحة وانعدام الامن وقلة الدخل زادت من التوترات في المجتمع العراقي و شكلت تهديداً للنظام السياسي واصبحت شرعيته في مواجهة حالة الرفض المجتمعي ولاجل لذلك أندلعت الاحتجاجات لأول مرة عام ٢٠١٥ حيث كانت الدولة أقل استجابة لتقديم الخدمات منذ عام ٢٠٠٣ وسرعان ما انتشرت في جميع

أنحاء الجنوب، ووصلت في النهاية الى اغلب محافظات العراق [١٠], وقد تصدت لها بالقوة المفرطة والقسرية من قبل حكومة ديمقراطية منتخبة جاءت لتحل محل نظام حكم استبدادي قمعي [١٣].

**القيادة والنخبة السياسية:** القيادة السياسية هي قدرة وبراعة وفاعلية القائد السياسي بمساعدة النخبة السياسية لتحديد اهداف المجتمع السياسي تصاعديا حسب اهميتها واختيار الوسائل الملائمة بما تتوافق مع قدرة المجتمع لتحقيق الاهداف واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة التحديات و الازمات و تقدير ابعاد المواقف التي تواجه المجتمع و ضمن اطار تفاعل تحكمه المبادئ والقيم العليا للمجتمع [١٤].

ويشمل مفهوم النخبة السياسية مجموعة من الافراد يمارسون السلطة السياسية في المجتمع خلال مدة معينة وتضم عدد من اعضاء الحكومة و كبار الاداريين والموظفين وقادة عسكريين و ومستثمرين وبعض العائلات النافذة في السياسة , وقد حدد (لازويل) معنى النخبة السياسية ( تتألف الصفوة السياسية من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي) وتشمل القيادة والتشكيلات الاجتماعية [١٥] .

ان الدول الهشة التي تسعى للتخلص من الفقر وفخ النزاعات لكثير من هذه الدول يتزعمها نخبة سياسية وقادة يتمسكون بالثروة والسلطة على حساب رفاه شعوبهم ووحدة بلدهم فان عملية التنمية والانتعاش مرتهنة بدور النخبة السياسية و القيادات الوطنية اكثر من المؤسسات وذلك لبناء مجتمع قائم على سيادة القانون هو بأتباع النخبة السياسية الانضباط في سلوكهم وتصرفاتهم عوضاً عن أستخدام القوة و السلطة للتمسك بالحكم, فعلى النخبة السياسية التحلي بصفات متعددة منها المثل الاخلاقية التي ظل الفلاسفة والمفكرون يدعون لها كما ذكرنا في الفصل الأول [١٦].

ان عملية بناء السلام من المهمات الملحة التي تقع على عاتق النخبة السياسية في المجتمعات التي كانت تعاني من صراعات طاحنة بالامس القريب ذلك ان اهم الاسباب المؤدية الى الصراع هي غياب الاندماج السياسي والاجتماعي عن وعي النخبة السياسية فأن وعي النخبة يتمثل في النواحي الثلاثة وهي:

١- وعي المجتمع للتناقضات الاجتماعية.

٢- وعي النخبة للتناقضات السياسية والاجتماعية.

٣- تصورات النخبة لبناء الدولة والامة.

هنا تؤدي النخبة دورا بارزاً في مواجهة التحديات وادارة الازمات وتقويض اسس الصراع وتحويله الى سلام مستدام, ان النخبة السياسية في المجتمعات غير المستقرة يقوم نظامها السياسي على اساس تمكين مذهبي او طائفي او فئوي بذلك هي عجزت عن تمثيل واحتواء مختلف الجماعات المكونة للدولة من لغوية او عرقية او دينية ودمجها من ضيق العصبية الى حيز الامة [١٧].

ان احد اسباب استمرار الصراعات الداخلية في العراق هو نتيجة التحالفات بين النخب السياسية القائمة على الاستقطاب القومي أو الديني أو العرقي أو المذهبي مما يؤدي الى ضعف المحفز الوطني لتطبيق البرامج السياسية حيث طغت الهويات الفرعية على حساب الولاء للوطن وهوية الوطنية وادت الى بطئها لتحقيق برامج التنمية السياسية [١٨], ان صراع الإرادات السياسية، يتضح من طريقة تفكير النخب السياسية فهي تؤثر بشكل كبير على تطور البنية السياسية في المجتمع وكيفية تشكيلها في المستقبل، وهل تكون هذه البنية ديكتاتورية ام ديمقراطية أم استبدادية، إن أفكار النخب السياسية تعد أهم مصدر من مصادر الوعي السياسي لأفراد المجتمع فهي تقدم

التبريرات الفكرية التي تقبل او ترفض الواقع الراهن,و يلاحظ من خلال الواقع المطروح، وجود أزمة بنيوية في النظام السياسي العراقي اذ تشكلت في ظل غياب الأيديولوجية لصالح وجود النخب المحلية والدينية والتقليدية ، فمعظم التحالفات السياسية والائتلافات التي أنتجتها الديمقراطية في العراق لم تكن ائتلافات قائمة على برامج وافكار سياسية واضحة تهدف الى تحقيق السلام و بناء دولة مؤسسات بقدر ما كانت ائتلافات كراسى تسعى للوصول الى السلطة كوسيلة للحصول على امتيازات وليست وسيلة لتحقيق مصالح المواطنين مما نتج عنه صراع الإرادات السياسية القائم على اساس شدة وحدة خطاباتها السياسية وتصلب في التعامل مع الأخر بناء على اعتبارات يحددها كل منهم والتي تعد عائقا وتحديا لتحقيق الاستقرار وبناء دولة عراقية ، أن ما يحصل بين النخب السياسية غياب الشكل الواضح والمحدد لمعالم الدولة فلم تتضح استراتيجيات هذه الدولة على المدى المتوسط والبعيد لتوجهاتها الاقتصادية وموقفها اتجاه الدول الاقليمية ,إن ما يحصل في العراق يمكن إيجازه بانه أقرب إلى الصراع النخبوي الحزبي ، تلك الأحزاب التي انشغل قادتها السياسيين بالأمور التكتيكية المرحلية اكثر من الأمور الإستراتيجية.[١٩] وما تمثلة النخبة السياسية الحاكمة في ظل ظروف العراق اليوم تعيد حالات جديدة لإنتاج ديكتاتوريات صغيرة ومجزأة ومن مختلف المظاهر للفساد المنتشر في مؤسسات السلطة فبعض النخبة تستمر وتستكمل زمن الدكتاتورية [٢٠].

**ثانياً: المهيئات البنائية الفكرية:**

١. **ضعف الاستقلال الثقافي:** أن الدوافع الفكرية والثقافية والإعلامية تتحدد من خلال ضعف الاستقلال الثقافي الذي يفكك مسارات الاندماج والوحدة ويضعف إدارة التعددية الثقافية والتنوع الاجتماعي وتحقيق التعايش، وهناك مَن اعادها الى سبب الطبيعة المشتركة بين رفض الاجتهاد والنصوص الدينية الأصولية المغلقة على التجديد وبين القوى التي تنظم إلى أُطر التطرف والعنف جماعاتٍ وأفراداً ، ينتج عنها طبيعة تكفيرية، تكفر الآخر الذي يختلف عنهم سواء كان مُسلِم او غير مُسلِم، تنبذه و تقصيه وتكفره بإعلان الحرب ضده. اعتبر البعض أنّ الناتج عن ثقافة الفكر التكفيري من التعليم الديني ذي القراءة السطحية أو المشددة للنصوص الدينية المقدسة وغير المقدسة هي السبب الأكثر عمقاً من بين الاسباب الأُخرى وراء الطغيان الإرهابي ، لكن البعض لم ينظر الى الجدل الواقعي للعلاقة بين تأريخ وقدسية النص ، وايضاً شكل الدافع الاقتصادي الذي يتمحور حول التهميش والفقر والعوز والمرض والبطالة والجهل والإحباط الذي يولد مناخاً متصف بالاحباط واليأس ويدفع الشباب إلى الالتحاق بالجماعات المتطرفة لكي يتحرر من احباطه و يأسه [٢١].

٢. **اختلال منظومة القيم:** كان المجتمع العراقي مجتمع متماسك حتى اواسط السبعينيات رغم الهزات العنيفة التي تعرض لها قي عام ١٩٥٨ و١٩٦٣ والاحداث الدموية الي مر بها فقد اتسمت بالبساطة وقناعة غالبية الشعب العراقي مادام هناك تكافل وتكامل اجتماعي واحترام متبادل للقيم والمعايير العرفية والوضعية والقيم المركزية المشتركة من ناحية الحرام والحلال وماهو منبوذ ومرغوب وهي قيم متبادلة تقوم على اساس الثقة مع الآخر, وكان اكتساب القيم الجديدة ينسجم مع التطور الاجتماعي والثقافة

السائدة المعنوية والمادية متبادلة ومشتركة تقريباً وتشكل النمط العام للسلوك الثقافي والاجتماعي مع الاختلافات الجزئية لمستوى الدين والطائفة والمكانة الاجتماعية, كان المجتمع العراقي مصدر القيم الاساسية كالتماسك العائلي والالتزام الخلقي واحترام المؤسسات الاجتماعية والدينيةالتي اخذت بالضعف منذ اندلاع الحرب العراقية – الايرانية ثم توالي الصدمات على المجتمع العراقي [٢٢].

بدء في أوصال المنظومة العراقية منذ أواخر السبعينات فقدت الكثير من القيم الايجابية وزادت مع الاحتلال الامريكي وعوامل داخلية مثل الفقر و البطالة والمجاعة والعوامل والتاثيرات الخارجية لدول الجوار تعرض النظام القيمي الى اضطراب واختلال في معاييره ومقاييسه الحاكمة لسلوكيات وافكار افراده مما افقد التوازن الاجتماعي والنفسي وقدرتهم على استيعاب الحاضر للوصول بسلام الى المستقبل,وان استمرار الهبوط بحالة اللامعيارية المجتمعية شملت كل شرائح ومؤسسات المجتمع وتحولت الى سلوكيات خاطئة متبعة بحالات الاقصاء والنبذ والتهميش وتخلخل السلم المجتمعي وتعرضه للخطر, يحدث هذا مع الثقافة الوافدة الينا مع الاحتلال فقد اصبح المجتمع يعاني من: [٢٣]

١- تشوه العلاقات السياسية والاجتماعية و الدينية والاقتصادية بسبب ضعف الثقة بين اطراف العملية السياسية.

٢- ضعف الثوابت من (الوطنية – المواطنة) و (الدينية – الكتاب والسنة) واللجوء الى المذهبية والعشائرية.

٣- بسبب التفكك و والتشتيت السياسي والاجتماعي تعمقت ظاهرة الاغتراب في شخصية الفرد العراقي.

٤- تعرض النسق الحضري الثقافي الى هزات اجتماعية بسبب تريف المجتمع وتوغل اعداد كبيرة في الحياة السياسية وتسنمو مناصب مما جعل المدينة تمر بحالة من التفكك في نظامها الاجتماعي والسياسي والثقافي.

عانى المجتمع العراقي من غياب ثقافة المشاركة اذ مهدت المناخات السياسية التي شجعت على العنف ضد الأخر وهذه المناخات مبنية على ثقافة تقليدية وثقافة العنف والخضوع بعيداً عن ثقافة المشاركة والمساهمة التي تمهد مناخ ملائم لبناء مجتمع مدني قائم على قبول الاخر و التسامح معه , وغياب ثقافة المساهمة ادى الى تغليب ثقافة الحسم على ثقافة التسوية اي تصفية الاجساد بدل من تصفية الاحقاد و اصبح التنوع الاجتماعي فيه متنابذ ومتنافر اي اصبح المجتمع العراقي مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات , مجتمع خلاف دموي وليس خلاف سلمي فقد تراجعت قيم الحياة بسبب كثرة الحروب و الدمار و الحصار الاقتصادي [٢٤].

## المحور الثاني

## المهيئات البنائية الاجتماعية والاقتصادية الناشئة للصراع بعد عام ٢٠٠٣

نتج عن انهيار الدولة العراقية مجتمع بلا بناء كما شبه المراقبون المواد الخام بالطبيعة الاولى دون انساق او بناء فجميعها انهارت سواء انساق العلاقات بين المؤسسة والسلطة والدولة, وانساق العلاقات الافقية بين ابناء البلد وشكلت نمطاً جديدا بين ابناء الشعب الواحد وعرضته الى تحديات في البيئة الداخلية على المستوى الاجتماعي والفكري ولدت اسباب الصراع والعنف [٢٥].

**أولاً. المهيئات البنائية الاجتماعية وتتضمن الآتي:**

**١. تطور ديناميكيات الصراع والعنف في العراق:**

**أ. عدم تجانس المجتمع العراقي:**

تتباين نشوء النزاعات الداخلية التي تشكل تحدياً لبناء السلام فهي تختلف من وقت لأخر ومرتبطة بدرجة تقدم المجتمع وأغلب النزاعات الداخلية السلبية تكون نتيجة لأختلاف طريقة النظر الى القضايا لدرجة تصل الى حمل السلاح للدفاع عن هذه القضايا وأن المجتمعات المتسمة بالعشائرية والقبلية وحتى المذهبية تكون أكثر عرضة للنزاع ولاسيما بتوفر البيئة الخصبة من انتشار الجهل وعدم معرفة أمكانيات الأخر والذي يزيد من حدة النزاع هو نزعة التعالي والتفوق وعدم التسامح مع الأخر يولد سلوك مستفز يشعل فتيل النزاع [٢٦].

وبحكم طبيعة البناء الاجتماعي العراقي المعقدة حيث يمكن ان يمارس العنف بمجرد ان تنهار مؤسسات الضبط الاجتماعي وبوجود المهيئات البنائية وهي تشكل مجموعة من التناقضات والاختلالات وهو مايطلق عليه العنف الخفي يكمن في بنية النظام الاجتماعي حيث الولاءات المحلية فنجد في المجتمع العراقي تكون الصراعات الجماعية من الطائفية و العشائرية بارزة بشكل كبير فأن الناس يحترمون الشخص الذي يناصر جماعتهم حتى وان كان سارق او قاتل عندما ينشأ تصادم اوخلاف الذي يأخذ اشكال عدة من العنف المعنوي والمادي وتبرز من ذلك ان العشيرة تمثل احدى مصادر هشاشة البنية الاجتماعية فهي احدى عناصر العنف الخفي والمستتر [٢٧].

ان في المجتمع العراقي عشائر وقبائل كثيرة وكانت تتحالف و تتصارع على امتداد التأريخ مع الحكومة المركزية او ضدها لاسباب عديدة وحاولت الحكومات على مدى السنوات ان تتحالف وتكسب ود تلك العشائر من خلال دعم وتكليف شيوخهم بمهام برلمانية وسياسية وبعد عام ٢٠٠٣ حاولت الحكومات العراقية التي شكلت استغلال العشيرة لصالح اهدافها السياسية واصبحت العشيرة والقبيلة والطائفة من العناصر المهمة في تكوين الرأي العام ومن ثم صارت احدى مصادر هشاشة البنية الاجتماعية و احد عوامل العنف والتطرف الطائفي المؤثرة في المجتمع ومما يزيد الامر خطورة انه لايمكن استبعاد الصراعات الطائفية و العرقية في بناء النظام السياسي [٢٨].

ونتيجة لترسبات النظام السابق والصراعات والحروب التي عاشها المجتمع العراقي واعوام الحصار الاقتصادي فلابد من ان يتغير المجتمع عن الاجيال السابقة من ناحية المعايير والسلوك والقيم وهذا الاختلاف والتغيير لم ينجم عن تطور طبيعي في المجتمع بقدر التطور غير طبيعي ويعود الى عاملين: [٢٩]

- تغير وظائف القيم ومصادرها واشكالها ومحتوياتها التي كانت تستند في النظام السابق الى البيت والمدرسة والعائلة.
- الحروب التي مر بها المجتمع بسبب النظام السابق الواحدة تلو الاخرى ادت الى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة.

**ب. الصراع البنيوي الوظيفي بين الفئات الاجتماعية والدينية والسياسية:**

نشأت المؤسسات السياسية من الاختلاف والتفاعل بين القوى الاجتماعية والتطور التدريجي للوسائل التنظيمية والاجراءات لحل الخلافات, وعندما يتعرض المجتمع الى تغيير اجتماعي تظهر فئات جديدة للتشارك في العمل السياسي وتدخل في مجال السياسة وتصبح الاجراءات السياسية والتنظيمات عاجزة عن تأثير تلك القوة الاجتماعية ,فيكون المجتمع امام وجهات نظر جديدة وفئات جديدة (٣٠).

يرى كارل منهايم ان الصراع بين الجماعات الاجتماعية والسياسية والدينية يعود الى عوامل مذهبية وفكرية وعقلية فضلا عن الاختلاف بين الافكارو القيم, وتنوع الفئات السياسية والاجتماعية و الدينية وسعيها للمساهمة في تحديد سياسة النظام والمشاركة في الحكم غالبا ما تؤدي الى اندلاع الصراع فقد تسيطر فئة على فئة اخرى واعتمادها سياسة معينة تؤدي الى احداث تغيير في المجتمع يخدم مصالحها وتوجهاتها, وفي المجتمع العراقي نجد عدة جماعات دينية و اجتماعية و سياسية متصارعة وتتبنى مذاهب وأفكار مختلفة تسعى الى تعميمها بالقوة.

وان ارتداد عدد من الحركات الاجتماعية والسياسية و الدينية الى جذورها العشائرية شكلت مؤشراً بعودتها الى قيمها وعصبياتها الكامنة واصبحت سبب من اسباب اضعاف

قيم التحضر وعدم وجود هامش من قيم التعددية والحرية وعدم الوعي واحترام حقوق الانسان دفع بها الى صعوبة ممارستها في الواقع الاجتماعي,وان الاعراف والقيم والعصبيات العشائرية تعارضت مع معايير وقيم التمدن والديمقراطية والتحضر واصبحت تضغط بكل عصبياتها على البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية عن طريق العشائر والطوائف والاحزاب واصبحت تهجم بكثافة كميتها وليس نوعيتها وتخترق مؤسسات الدولة وتتحول الى قوى ضاربة تضعف الدولة التي لم تنضج وتكتمل بعد واتخذت من اساليب رفع الشعارات للدفاع عن الوطن والامة ونتيجة للتشجيع على الاعراف والقيم والعصبيات اخذت الدولة بالتفكك والانحلال بعد عجزها عن تأسيس مجتمع مدني و دولة القانون و توفير الحرية واحترام رأي الاخر [٣١].

في كثير من البلدان يصعب تحديد القضية الاساسية لعدم الاستقرار فيلجأ الى أدوات تحليل الصراعات وفي حالة العراق يمكن تحليل الصراعات وفق اداة شجرة الصراع وهي احدى ادوات تحليل الصراع المهمة توضح العلاقة بين موضوع الخلاف والاسباب الجذرية ,وهي ذات طابع تصنيفي وتصوري تصور التفاعل بين العوامل البنيوية و الديناميكية كعوامل ظاهرة وتصور الجذور بالعوامل البنيوية الساكنة فكل جزء من الشجرة في الصراع يقابله جزء من الشجرة الطبيعية على النحو التالي :[٣٢]

١- الجذور الرئيسة هي الاسباب الرئيسية.

٢- الجذور الفرعية اسباب جذرية ثانوية.

٣- الساق هي قضية الصراع الرئيسة.

٤- الاوراق و الاغصان والثمار فهي الاثار المباشرة وغير مباشرة للصراع.

وتعرض الشــجرة منهجية العلاقة بين الاســباب والنتائج وتحديد الامور المتنازع عليها .[٣٣]

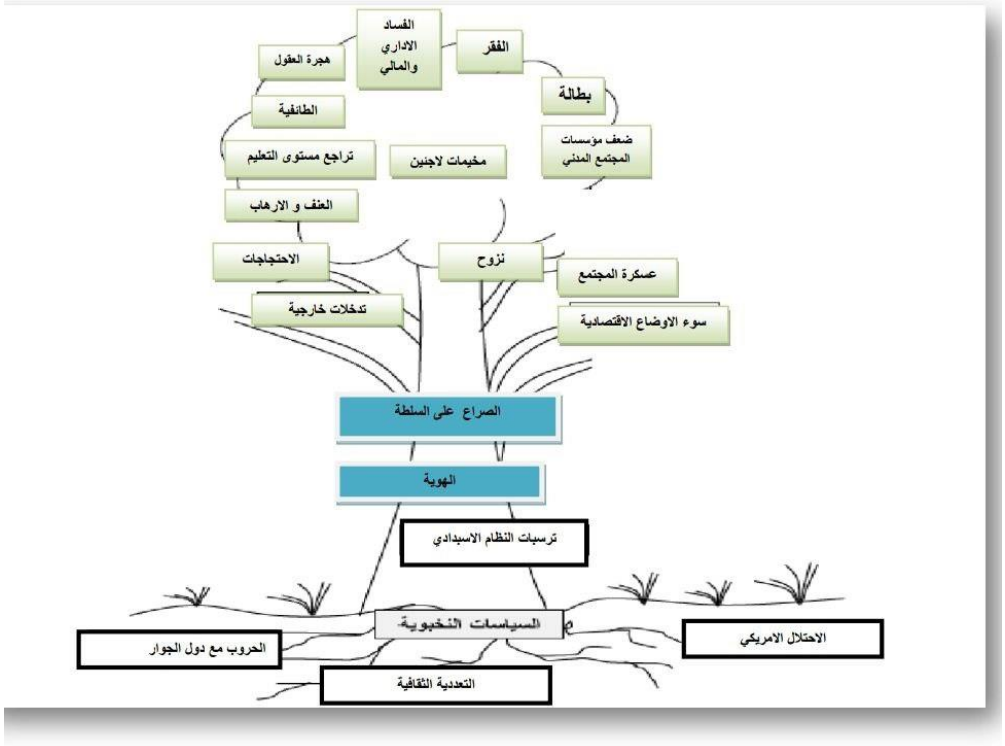


**الشكل رقم (٥) شجرة الصراع من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر (حازم حمد موسى ,مصدر سبق ذكره ,ص ١٢٣)**

تنبهنا التجارب المتعاقبة للحروب والفتن والطائفية والعنف الى هشاشة الدولة والمجتمع فأي ازمة سياسية تؤدي الى تصدع البنيان الاجتماعي ويبدأ فيه الانشقاق و والانقسام والصدام المعلن الذي تواجهه الجماعات الاجتماعية التي تعبر عن خلافاتها بمفردات سياسية قبل ان تعبر عن مخزونها العصبوي وقبل أي صدام يشهده المجتمع تبدأ الدولة تفقد سلطانها السياسي كما نلاحظ ما حدث في العراق منذ الغزو في عام ٢٠٠٣ و ترسبات النظام الاستبدادي و التعددية و الحروب المستمرة التي خاضها العراق

مع الدول الجوار,كونت هذه الاسباب جذور الصراع اذ انتجت معضلة بتفتيت الكيان الاجتماعي والسياسي وتولد علاقة تجافي بين المجتمع والدولة وعلى انتاج اشكالية الهوية وعدم امكانية بناء وطن جامع [٣٤], وشكل الصراع على السلطة المعضلة الاخرى سواء كان صراع سلمي أو مسلح كصراع الطوائف أو الطبقات أو الاحزاب أو الافراد وبعد ايضاح جذور الصراع بسبب عدم تحقيق الاندماج الوطني والاجتماعي نتوصل الى ان المجتمع العراقي يعاني من عسر حاد في الاندماج بين جماعاته ويتحمل نتائجه هو عجز الدولة عن توليد اليه تجانس وتوحيد في النسيج الاجتماعي الذي ينشأ عنه الاندماج وتتفكك الاطر والروابط العصبوية, فغياب مشروع وطني سياسي لدى النخبة السياسية وتصارعها على السلطة كونت اصل المشكلة التي انتجت الكثير من المشكلات الثانوية وهي تمثل الثمار لشجرة الصراع حيث انتجت العديد من مشكلات البطالة والفقر وتراجع التعليم وتكريس التعليم الطائفي وضعف دور المرأة و فتح المجال ليكون العراق ساحة للتناحر و الارهاب و هجرة العقول والكفاءات و عسكرة المجتمع و الفساد والكثير من ثمرات الصراع [٣٥].

وتؤدي الاطراف الخارجية المتدخلة دورا كبيرا في نشوب النزاعات والصراعات الداخلية معرضة السلم والامن الى الخطر، حيث تسهم هذه الاطراف في تكثيف وزيادة حدة التصادم المحلي واثارة النزاعات من خلال تقديمها انواع الدعم المادية والطرق السياسية والتي تزيد من تأزم الوضع الامني من خلالها ، وتمتلك تلك الاطراف قدرة على التأثير في الاطراف الداخلية للنزاع كونها تعد من العناصر المهمة المؤثرة في ديناميكية النزاع [٣٦].

٢. **عسكرة المجتمع:** تعني ظاهرة عسكرة [*]المجتمع سياسة تحول المجتمع من الحالة المدنية لتضع افراده تحت ثقافة السلاح بأستخدام وسائل متعددة و منذ القرن الماضي وتبعاً لسياسة النظام السابق عانى المجتمع العراقي من سياسة عسكرة المجتمع والظروف المحيطة وترسب الثقافات بتوجيهات مدروسة لبناء مجتمع محارب بدأت مع تدريب الطلبة والاساتذة والمدنيين على استعمال السلاح وتعميم ثقافة الزي العسكري حملت هذه السياسة بين طياتها مفاهيم وقيم العنف التي ورثها المجتمع و التي من اثارها السلبية سرعة الاستثارة و توتر المزاج العام للمجتمع و ثقافة العنف [٣٧] وهناك نماذج للعسكرة مثل الحياة العامة في مدينة اسبرطة فقد كانت حياتهم اشبه بالحياة العسكرية فقد كان العمل الوحيد للمواطن الاسبرطي هو الحرب والهدف من ذلك تاهيل ذكور اقوياء لا يخافون الالم و يطيعون النظام [٣٨] واهم مظاهر العسكرة في المجتمع العراقي منها وجود الميليشيات التابعة للكيانات والاحزاب السياسية وشركات الحماية الاجنبية وانشاء مجالس الصحوة و اللجان الشعبية و مما زاد من مظاهر العسكرة الكثير من المظاهر التي تؤدي لنمو قيم العنف و استخدام القوة ضد النفس والاخر وتغييب القيم الانسانية و تؤدي الى سيادة قوة السلاح كوسيلة اساسية لحل المشكلات و انحسار ثقافة الوئام والتسامح والسلام وعرقلة سيادة القانون .

وتؤدي هذه الظاهرة الى وجود عنف وعنف مقابل فتسود روح الانتقام والعداوة بين افراد المجتمع ومكوناته وتنشأ بينهم حواجز فكرية ونفسية تحول دون تماسكهم وترابطهم ، كما يصبح العنف هو السبيل الوحيد لادارة الخلافات والنزاعات الاجتماعية, تؤثر سلباً على تعزيز ثقافة الديمقراطية، وتؤدي الى عدم احترام القانون والتداول السلمي

للسـلطة، وتسـاعد ظاهرة العسـكرة على نشـر ثقافة الخضـوع و الخوف ، وتعزز الانتماءات و الولاءات التقليدية في المجتمع على حساب الهوية الوطنية، و تخلق وسط ملائم لنشر عصابات الجريمة المنظمة فتشكل عائقا لعملية بناء السلام [٣٨].

ومن التهديدات والمخاطر التي تمثلها ظاهر عسكرة المجتمع: [٣٩]

- نشر ثقافة العنف في المجتمع واستخدام السلاح كحل اساس للمشكلات (الاجتماعية والسياسية والعشائرية ..الخ ) وانحسار ثقافة التسامح التي تتبناها كافة الاديان السماوية واستقطاب ذوي الشهادات في السلك العسكري بسبب الدخل المادي .
- سيادة قوة السلاح وعرقلة بناء سيادة القانون وانتشار المظاهر العسكرية المعرقلة لعملية بناء السلام.
- فقدان الكثير من الشباب لفرص التعليم لالتحاقهم بالحروب.
- سرعة استثاره المجتمع و التوتر العام بسبب الحالة العسكرية لكثرة التعامل مع مظاهر العنف والموت التي تشيع بين افارد المجتمع من الشباب .

ومماتقدم ساهمت عسكرة المجتمع بكل مراحلها واشكالها على توسيع العنف في المجتمع لا ن شـيوع ثقافة عسـكرة المجتمع اصـبحت معوقاً للسـلام الاجتماعي الذي يسعى اليه المجتمع العراقي.

**ثانياً: المهيئات الاقتصـادية:** يعد الجانب الاقتصـادي من أبرز العوامل التي تؤثر في رسم الاستراتيجية الأمنية للدولة, فهو يحدد القوة العسكرية والسياسية والاجتماعية وايضاً من أهم مقوماتها وسـبب للأسـتقرار الداخلي والخارجي [٤٠] . هناك العديد من الاسـباب الاقتصادية التي تواجه نجاح بناء السلام، وهي تحد أيضاً من السياسات العامة للبلاد، ولها أثر سلبي في تحقيق الاستقرار في العراق، هي الآتي:

١- الاقتصاد الريعي

٢- الفقر والبطالة وقلة توزيع الموارد

٣- الفساد

**١. الاقتصاد الريعي:**

إن أقتصاد الريع هوفي ظل ظروفه الريعية الراهنة، بحاجة إلى دور ريادي للدولة ، يسهل الشراكة والاندماج عبر منهجية أقتصادية وتركيبة فكرية ، لكن عملية بناء السلام في العراق بعد التغيير ترافقت مع ظروف استثنائية ، فقد أسهم الانفلات الامني والطائفية إلى وضع أسس جديدة لعمل مؤسسات الدولة وأبعدها عن اعتبارات الشفافية والكفاءة والمرونة. وقد أصدرت مجلة السياسة الخارجية الامريكية وصندوق السلام العالمي ، مؤشر الدول الفاشلة عام ٢٠٠٥، ليحتل العراق المرتبة الرابعة عالمياً متقدماً على الصومال وبعد السودان. وفي عام ٢٠٠٧ احتل العراق المرتبة الثانية من بين ١٧٧ دولة. وللدولة الفاشلة سمات متعددة منها [٤١]:

١. عدم تمتعها بالشرعية اللازمة للحكم.
٢. عدم قدرة الحكومة المركزية على فرض سلطتها على ترابها الوطني وتأمين حدودها.
٣. انتشار الفساد.
٤. ضعف تداول السلطة فيها.
٥. ضعف أو غياب النظم القانونية فيها.
٦. تهديد أستقرارها ووحدتها بالانقسامات الدينية والعرقية الحادة.

قلة الاهتمام بالقطاعات الاساسية مثل الصناعة والزراعة بسبب وفرة العائدات المالية النفطية، شكلت احدى نقاط الضعف في الاقتصاد الريعي الذي يتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية كونه يعتمد على موارده المالية بمستوى أسعار النفط و حجم الطلب العالمي عليه و لا يمكن للدولة التحكم بها، لاسيما في وقت التحديات الكبيرة التي تؤثر على نمو القطاع الاقتصادي فمثلاً تبرز تأثير الأوبئة قدرة الانظمة السياسية لمواجهة التأثيرات السلبية الكارثية لأنتشارها وقد تشل نشاط النظام الاقتصادي كما حصل في ازمة كورونا وتراجع صادرات النفط العراقي [٤٢] .

**٢. الفقر والبطالة وقلة توزيع الموارد:**

يعد دوركهايم ان الدولة مسؤولة عن رفاهية الشعب وخلق حد أدنى للعدالة من خلال أعادة توزيع الموارد بتقليص الفجوة الاقتصادية بين من يملك ومن لايملك من افراد المجتمع. [٤٣]

بتوفير مكاسب السلام اي الموارد وتحسين الظروف المعيشية اليومية للناس مثل الكهرباء والماء والخدمات الطبية والطرق اذ تؤدي التنمية الاقتصادية دوراً كبيراً في استدامة السلام ذلك ان البلد الذي يعاني من تدهور اقتصادي ودخل منخفض للفرد يسهل تجنيدهم في أعمال العنف ولاسيما الفقراء والساخطين ومن الامور التي تدفع الى تزايد العنف هو عدم توفر المساواة الافقية للأفراد [٤٤].

ان البطالة تعد من العوامل المساهمة في زيادة اعمال العنف بمختلف اشكاله وصوره فهي تشيع روح التذمر في المجتمع بسبب ضيق العيش فتؤثر في رفع مستوى الياس والاحباط والانتقام ان الفقر ليس دافع للعنف ولكن بسبب الاوضاع النفسية والاجتماعية تولد الاحساس بالاضطهاد وينتهي في بارتكاب جرائم العنف ونتيجة لتراجع الظروف الامنية زادت نسبة البطالة فالازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية و الثقافية و الفكرية والتعليمية تتطلب وضع امني الذي بدوره يقود الى الاصلاح السياسي فيكون الافراد اقل ميلاً للعنف على عكس الدمار في مختلف جوانب الحياة التي تعرقل سير مشاريع التنمية وانتشار الفقر والبطالة وتردي الخدمات لها دور في نمو معدلات العنف والحكومة العراقية تدرك ان اغلب مرتكبي جرائم العنف والارهاب من العاطلين عن العمل وهي الشريحة الاهم التي تستقطبها قادة الارهاب والعصابات لسهولة تجنيدهم [٤٥].

من اكثر التحديات خطر وأسوئها (الفقر) من اقوال الامام علي ( عليه السلام ) ( الفقر مقصة للدين ) ومن اقوال الحكماء ( الفقر رأس كل بلاء ) عبد الله ابن المقفع [٤٦], نستنتج ان الفقر ينخر العمود الفقري للدولة وبوجود شريحة كبيرة من العراقيين عانت من الفقر و البطالة ولاسيما مع زيادة متطلبات الحياة وتعقدها وانتشار الامراض و الخوف من المجهول يندفع شريحة من المجتمع الى اعمال الاحتجاج والعنف للمطالبة

بالاصلاح و المطالبة بحقوقهم ليبقى الشارع العراقي يعاني من حالة عدم الاستقرارو ينخرط الاخرون في الاعمال المشبوهة من تجارة المخدرات والقتل.

**الخاتمة:**

بعد الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣ شـــهد العراق مرحلة جديدة كان الهدف الدولي منها التخلص من الاســتبداد وتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانســان ولكن الواقع شهد تغيير بنائي عصف بكافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واخذت الصراعات أبعاد منها السياسية التي تمثلت بتشظي الهوية الوطنية والانقسامات وتعدد الولاءات , والاجتماعية بتعرض المجتمع العراقي الى هزات عنيفة ادت الى تغيير منظومة القيم وضـــعفت الثوابت الوطنية , فزادت نشـــوء النزاعات الداخلية بســـبب التناقضات والاختلالات وهو مايطلق عليه العنف الخفي التي شكلت تهديداً للاستقرار وبناء السلام والاقتصادية من فقر وبطالة وتراجع في مستويات المعيشة , والامنية فقد مر البلد مراحل طويلة من العنف والارهاب ولأعادة عملية بناء الدولة ووحدة المجتمع العراقي يتطلب منع هذه المهيئات الناشـــئة للعنف وضـــع خطط وأليات عملية وفكرية على المستويات السياسية و الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاعادة بناء الفرد والمجتمع لتعزيز التماسك المجتمعي والوحدة الوطنية والتأكيد على مبدأ المواطنة وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني اذا ان التعامل مع هذه المهيئات على كافة المســـتويات يفســـح المجال لاقامة دولة قوية على مســـوى التحديات الداخلية ومســـتوى التحديات الخارجية .

**الهوامش:**

١. عمر فرحان حمد ,الأقليات ودورها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ , ط١ , ( الأردن – عمان ) , دار الأكاديميون للنشر والتوزيع , ٢٠١٨, ص ٥ .

٢. محمد جابر الانصاري وأخرون ، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية ( العوامل الداخلية والخارجية ), ط١, بيروت – لبنان ,مركز دراسات الوحدة العربية , ١٩٩٧ ، ص ٧٧.

٣. ميثم الجنابي , فلسفة الهوية الوطنية ( العراقية ) , ط١ , ( سوريا – دمشق ) ,دار افكار للدراسات والنشر , ٢٠١٢ , ص ١٥١.

٤. لقمان عبد الرحيم الفيلي , بناء العراق ( الواقع و العلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية) , ط٢ , لبنان , مركز الرافدين للحوار , ٢٠٢٠, ص ٣٣.

٥. جابر عبد الرحيم الفيلي , بناء العراق ( الواقع و العلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية) , ط٢ , لبنان , مركز الرافدين للحوار , ٢٠٢٠, ص ٣٣.

٦. ليزا شيرك , مصدر سبق ذكره , ص ٣٣ .

٧. إبراهيم درويش ,النظام السياسي ، دراسة فلسفية تحليلية ، ج ١, ط ٢ ، القاهرة, دار النهضة العربية ، ١٩٦٢, ص ٢١ .

٨. عبد العظيم محمود حنفي , الثورة الشرعية ( عوامل سقوط النظام السياسي السوري ١٩٦٣-٢٠١٢ ), ط١ الكترونية , ب م , منشورات أي كتب , ب ت , ص ص ٦-١٠ .

٩. وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره, ص ٣٠١.

١٠. دونتلا ديلابورتا و ماريو دياني , الحركات الاجتماعية ( مقدمة ), ترجمة نيرة محمد صبري , ط١ , ب م , مؤسسة هنداوي , ٢٠١٧ , ص ٣١ .
١١. هانتز جي مورجنتاو , السياسة بين الامم الصراع من أجل السلطان والسلام ,ترجمة خيري حماد , ج ٣, دار القومية للنشر , ١٩٦٥ , ص ١٦٠.
١٢. فالح عبد الجبار , حركات الاحتجاج العراقية من سياسة الهوية الى سياسية القضايا , مركز الشرق الاوسط , ٢٠١٨ , ص٥ .
١٣. علي عباس مراد , مصدر سبق ذكره , ص ٧٣.
١٤. احمد سليم البرصان , علم السياسية ( المفاهيم والأسس الدولية السلوك السياسي السياسة الدولية) ,السعودية , زهران للنشر , ٢٠١٢,ص ٧٩.
١٥. بوتيمور , الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي , ترجمة محمد الجوهري وأخرون , ط١ , الاسكندرية ,دار المعرفة الجامعية ,١٩٨٨, ص ٣١.
١٦. الأمم المتحدة , وقائع الامم المتحدة , القيادة بعد انتهاء النزاعات: عنصر أساسي في بناء السلام الدائم والتنمية المستدامة, متوفر على شبكة الانترنت الدولية https://www.un.org/ar/chronicle/article/20243 وقت الزيارة ٢٠٢٢/٣/٤.
١٧. وليد سالم محمد ,النخبة السياسية وأليات بناء السلام مابعد الصراع , مجلة تكريت للعلوم السياسية , العدد ١٦ , العراق – جامعة تكريت كلية العلوم السياسية , ٢٠١٩ , ص ٦٣ .
١٨. لقمان عبد الرحيم الفيلي , مصدر سبق ذكره , ص ٨٨.

١٩. سناء كاظم كاطع , تحديات بناء الدولة العراقية المعاصرة ..رؤوية فكرية , مجلة العلوم السياسية , العدد ٤١ , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , ٢٠١٠, ص ٣٥٧.

٢٠. ميثم الجنابي ، زمن الانحطاط وتاريخ البدائل ،الامارات العربية المتحدة , دار الكتاب الجامعي ،٢٠١٠،ص٦٥.

٢١. احمد عدنان الميالي ,مقاربات بناء السلام لمجتمعات مابعد الصراع (العراق أنموذجاً) , دنيا الوطن , وقت الزيارة ٢٠٢٢/٢/٢٥في الساعة ٣,٤٤م متوفر على الشبكة الدولية :

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/494264.html

٢٢. للمزيد ينظر :ابراهيم الحيدري , مصدر سبق ذكره , ص ص ١٦٨-١٦٩ .

٢٣. فريد جاسم حمود , مصدر سبق ذكرة , ص ص ٢٣٠-٢٣١.

٢٤. هادي مشعان ربيع , دراسات في الديمقراطية وحقوق الانسان , ط١ , ب م , دار الجنان للنشر والتوزيع , ٢٠١٦ , ص ١٠٠.

٢٥. محمود الشناوي , مصدر سبق ذكره, ص ١٠ .

٢٦. منير محمود بدوي , مفهوم الصارع :دراسة في الاصول النظرية و الاسباب و الانواع, مجلة دراسات مستقبلية , العدد ٣ , عمان , ١٩٩٧, ص ١٥ .

٢٧. فريد جاسم حمود , العنف في العراق ( دراسة سسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف ) , مصدر سبق ذكره ,ص ص ٧٤-٧٩.

٢٨. عبد المطلب عبد المهدي موسى , مصدر سبق ذكره ,ص ٦٠ .

٢٩. ابراهيم الحيدري , الشخصية العراقية ( البحث عن الهوية ) , ط١ , لبنان – بيروت , التنوير للنشروالتوزيع , ٢٠١٣ , ص ١٧٤ .

٣٠. صمويل هنتغتون , النظام السياسي لمجتمعات متغيرة , ترجمة سمية عبود , ط١, لبنان , دار الساقي للنشر , ١٩٩٣ , ص ٢٠ .

٣١. ابراهيم الحيدري , مصدر سبق ذكره , ص ١٧٤ .

٣٢. حازم حمد موسى , مصدر سبق ذكره , ص ١٢٢.

**33.** Hans- Joachim Heintze and pierre Thielborger , International Humanitarian Action, Switzerland , Spinger ,2018,p.71.

٣٤. للمزيد ينظر :عبد الاله بلقزيز , مصدر سبق ذكره , ص ص ٥٧– ٦٣.

٣٥. زياد سمير الدباغ , متطلبات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع , مجلة تكريت للعلوم السياسية , العدد (١٩), جامعة تكريت كلية العلوم السياسية ,٢٠٢٠ , ص١٤.

**36.** Hans- Joachim Heintze and pierre Thielborger, op.cit,p 72.

(*) عسكرة المجتمع : تحمل معنى الشدة وتعرف هي اظهار المجتمع بهيئة عسكرية وتغيير سلوكه الى سلوك عسكري يختلف عن سلوكه المدني : المصدرحميد الهاشمي عسكرة المجتمع العراقي ( رؤوية انثروبلوجية في مظاهرها و أثارها السلبية ), مجلة العلوم الانسانية , العدد ٧ , دار ناشري للنشر الالكتروني , ٢٠٠٤ , ص ٥.

٣٧. علي عبد العزيز الياسري ,الابعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية , مجلة العلوم السياسية ,العدد ٣٩–٣٩ , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , ٢٠٠٩, ص ص ٢٢٥–٢٢٧.

٣٨. غانم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧.

٣٩. التقرير الاستراتيجي العراقي، احداث سامراء وانعكاسها على العملية السياسية، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ٣٤.

٤٠. للمزيد ينظر: علي عبد العزيز الياسري , مصدر سبق ذكره , ص ص ٢٣٣-٢٣٧ .

٤١. سعد حقي توفيق , مبادئ العلاقات الدولية , ط١ , عمان , دار وائل للنشر والتوزيع , ٢٠٠٤,ص ٢٥٠.

٤٢. حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، العراق – بغداد ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٣، ص ص ١٠٩-١١١.

٤٣. مثنى فائق مرعي وأخرون , أزمة جائحة كورونا والنظام العالمي , ط ١ , ب م , العربي للنشر والتوزيع , ٢٠٢١ ,ص ٢٣.

**44.** Masoud Kamali , War, Violence and Social Justice Theories for Social Work, , ashgate Publishing company, Sweden,2015, p 16.

٤٥. للمزيد ينظر : عبد المطلب عبد المهدي موسى , مصدر سبق ذكره ,ص ٥٤-٥٥. وكذلك سهاد عبد الحسين , والوعي السياسي واثره في الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣ , ط١ , لبنان – بيروت , الرافدين للنشر , ٢٠١٩ , ص ص ٨٩- ٩٣.

٤٦. أميلين نسيب ألياس , المعجم المفصل في الحكم و الامثال و الاقوال الخالدة , ب م , دار الكتب العلمية ,٢٠٠٩, ص ٣٧٩ .